



شعبة البنية الأساسية الريفية
والصناعات الزراعية



الخطوط التوجيهية

لعمليات الزراعة
التعاقدية المسؤولة



تم إعداد هذا النص من جانب Carlos A. da Silva وCaterina Pultrone من شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وAndrew Shepherd الذي كان يعمل سابقاً في الفاو وانتقل اليوم إلى مركز التعاون الفني للتنمية الزراعية والريفية. نعرب عن امتناننا وشكرنا للسيد Doyle Baker (شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية) والمهنيين في دائرة قانون التنمية في الفاو على ما أبدوه من تعليقات. كذلك، نقدر المساهمات الواردة من لجنة الخبراء الدوليين الذين تفضلوا بالتعليق على المشروع السابق للخطوط التوجيهية.

الشكر على الصور

إمراة مزارعة تستخدم زجاجاً مكبراً للتحقق من وجود حشرات في قصب الأرز (الغلاف)	FAO/Olivier Asselin©
محصول من القطن (ص. 1)	FAO/Rodger Bosch©
مزارعون يحصدون البرتقال (ص. 2)	Antonello Proto©
حصاد كبير من البطاطا (ص. 3)	F. Mattioli©
عمال في خطوط تجميع ينتجون منتجات مطبوخة من الدجاج (ص. 4)	FAO/Bay Ismoyo©
مشاركون في مشروع يتلقون تدريباً حول كيفية زراعة الخضار (ص. 5)	J. Koelen©

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

2013 ,© FAO

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصريف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

يُزرَع القطن على مساحات واسعة من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة العاملين بموجب عقود قد تتضمن مواصفات متصلة بتوفير مشتري المنتج للمدخلات.



مسؤولة في الزراعة التعاقدية. ومن شأنها أن تشكل توجيهاً للمزارعين والمشتريين الذين يقيمون علاقات تعاقدية من أجل الترويج لممارسات أعمال جيدة والحفاظ على مناخ من الثقة والاحترام الأساسي لتكون الزراعة التعاقدية فعالة. ويشكل هذا الموجز تكملةً لمطبوعات أخرى متاحة على الموقع الإلكتروني لمركز موارد الزراعة التعاقدية (www.fao.org/ag/ags/contract-farming).

الخطوط التوجيهية الهدف المشترك

ينبغي أن يكون للمزارعين والمشتريين هدف مشترك لدى الانخراط في الزراعة التعاقدية. ويجب أن تستند الترتيبات إلى المبدأ القائل بأنه من شأن العقد أن يحمي الأطراف من المخاطر التي قد تنشأ خلال تأدية المهام، وأن يسهل تنفيذ الالتزامات التعاقدية. والهدف هو أن يعزز الاتفاق الإنتاج الزراعي وأن يضمن سوقاً آمناً للسلم بما يسمح للمزارعين كسب دخل أكبر وللمشتريين الحصول على عائد عن استثماراتهم (ما يسمى بالوضع الناجح).

الالتزام بإطار قانوني

بهدف تنظيم اتفاقاتهم، يجب أن يتفق المزارعون والمشترون على إبرام عقد. توجيهاً للصلاحيّة، يجب أن تمتثل العقود لعدد من المستلزمات الأساسية: ينبغي أن يتمتع الأطراف بالقدرة القانونية على إبرام عقد وتوفير الموافقة الحرة والمستنيرة. حين تقوم مجموعة/جمعية بإبرام عقد، ينبغي توضيح ما إذا كانت المسؤولية ملقاة على العضو الفرد أو على المجموعة. وسيكون هذا الأمر رهناً بنوع الجمعية التي تختارها المجموعة وعلى التشريعات الوطنية المرعية.

معلومات أساسية

يمكن تعريف الزراعة التعاقدية بأنها نظام إنتاج زراعي يُطبّق وفقاً لاتفاق بين مشتر ومزارعين، ويحدد شروطاً لإنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعية. عادةً، يلتزم المزارع بتوفير كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد. ويجب أن يستوفي هذا المنتج معايير الجودة التي يطلبها المشتري، وأن يزوده بها في الأوقات التي يحددها المشتري. وفي المقابل، يوافق المشتري على شراء المنتج بشروط التسعيرة المتفق عليها، وفي بعض الحالات، على دعم الإنتاج من خلال إمداد المدخلات الزراعية مثلاً، وإعداد الأرض وتوفير المشورة الفنية.

وفي حال كانت الشروط المنصوص عليها في اتفاق الزراعة التعاقدية تضرّ بمصالح أي من الشركاء، أكان بسبب خلل في التوازن في قوى السوق، أو تصرفات انتهازية أو غيرها من الممارسات غير العادلة، من المرجح أن تتدهور العلاقة بين المشتري والمزارع. وفي ظلّ هكذا سيناريو، لن تنجح عمليات الزراعة التعاقدية كما أن فرص المنافع المتبادلة التي قد تتأتى عن علاقة متناصفة بين المشتري والبائع سوف تُفقد.

ولا تزال الزراعة التعاقدية تكتسب أهمية كآلية لإدارة العمليات في سلاسل إمدادات الأغذية والزراعة وكأداة لتعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق. لذا، حان الوقت المناسب للنظر في مختلف النهج المتاحة للتخفيف من احتمال نشوء نزاع في العلاقات التعاقدية بهدف تعزيز المنافع المحتملة للشريكين، والترويج لآثار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التعاقد في قطاع الأغذية والزراعة.

تعرض هذه الوثيقة مجموعة من الخطوط التوجيهية التي تؤدي إلى عمليات

كذلك، يجب أن تُبرَم العقود بموجب قبول عرض يقدمه طرف (المشتري مثلاً) إلى طرف آخر (المزارع مثلاً). ويجب أن تحدّد العقود مسؤوليات الأطراف. وعلاوة على ذلك، يجب أن تستند على "موضوع" (على سبيل المثال سلعة أو خدمة تشكل التزام المزارع والمشتري) مثل بيع المزارع لمحصول معين وتسديد المشتري لثمنه. أخيراً، يجب أن يستند العقد على تفصيل واجبات ومسؤوليات المزارع والمشتري (ما يسمّى "السبب" أو "الاعتبار" في المصطلحات القانونية)، بما يشمل السعر وطريقة السداد. وأما "موضوع" و"سبب/اعتبار" العقد فينبغي أن يكون قانونياً أي يجب ألا يكون غير شرعي، أو غير أخلاقي، أو مخالفاً للسياسة العامة.

التوثيق الواضح

من المستحسن أن تجري صياغة العقد خطياً بحيث يوثق الشروط التي يكون الأطراف قد اتفقوا عليها وحق الحصول على إنفاذ التزاماتهم، كما هو مشار إليه في أحكام العقد. ويوصى بأن توضع

غموض. وينبغي أن تحدّد العقود مدة العقد وشروط إنهائه، مثل إشعار بالإنهاء خلال فترة زمنية معقولة.

الشفافية في تحديد الأسعار

يشكّل كلّ من الأسعار والسادد عنصراً رئيسياً في أي عقد، ويجب أن يتمّ فهم هذه النقاط بوضوح والاتفاق عليها بين المشتري والمزارع. ومن المستحسن أن يتفاوض الطرفان للاتفاق على سعر يكون مرضياً لكلّ منهما، وأن يفِي الطرفان بحذاقير هذا الاتفاق. يجب أن تُحدّد الأسعار وطرق السداد بكلّ عناية في العقد، بما في ذلك جميع المعلومات الضرورية لضمان الوضوح في تنفيذ بنود العقد. ومن الهام أيضاً تحديد زمان ومكان السداد للمزارعين.

وينبغي أن تضمن العقود الشفافية في تحديد الأسعار وإجراءات السداد. كما يجب أن تتفادى الصيغ المعقدة أو مقاييس الكمية والنوعية التي من غير المرجح أن يفهمها المزارعون. ومن المستحسن أن تفصح العقود بوضوح عن أي تغيير أو خصم قد يؤثر على المبلغ الصافي المدفوع إلى المزارع بموجب أحكام العقد. كذلك، يجب أن توفّر العقود شفافية المعلومات في ما يخصّ تكاليف أي مدخلات وخدمات يجب تقديمها.

مشورة قانونية أو غيرها قبل التوقيع. ويجب أن تُبرم العقود قبل بدء الموسم الزراعي بكثير، ولا يجب أن تُمارس الضغوط على المزارعين للموافقة على عقد من دون الحصول أولاً على المشورة الضرورية. ويجب أن يمنح المشترون أيضاً الحق في إلغاء العقد خلال الفترة المعيّنة. ولدى إبرام العقد، يجب أن يوفّر المشترون نسخة عن العقد الموقّع إلى المزارعين.

الإفصاح عن المعلومات

يجب أن يعمد المزارعون والمشترون إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات الضرورية لإبرام الاتفاق، وأن يتوخّوا الشفافية في معاملاتهم. ويجب أن تشير العقود بوضوح إلى كمية السلع التي يجب أن يوفّرها المزارع خلال فترة من الوقت، ومعايير الجودة المطلوبة وطرق تقييم هذه المعايير لدى تسلّم السلع. وأما شروط أخرى يجب تحديدها في العقد، في حال وضعه المشتري، فقد تشمل موعد تسليم المزارعين للسلع أو موعد استلام المشتري للسلع، إضافة إلى الجهة المسؤولة عن نقلها. كذلك، يجب أن ترد في العقد الأحكام والشروط المتصلة بإمداد المزارعين المحتمل بمدخلات الإنتاج. كما يجب أن تُحدّد معايير تحديد أسعار المنتجات وطرق التحقق منها من دون أي

اتفاقات خطية لتوفّر خطوطاً توجيهية واضحة في ما يخصّ الجودة المتفق عليها للمنتجات، والشروط المتصلة بالأسعار، والسادد وتسليم المنتجات، وللوقاية من النزاعات الناشئة عن حالات سوء تفاهم. وفي حال أبرم الأطراف اتفاقاً شفهيّاً، يجب أن يجري ذلك بحضور شاهد واحد أو شاهدين ليس لديهما مصلحة في العلاقة الاقتصادية بين المزارع والمشتري.

سهولة قراءة العقود

يجب أن تُصاغ العقود بلغة واضحة ومتسقة من خلال استخدام خط وتعايير يمكن لمزارع ذات مستوى متوسط في التعليم والخبرة أن يفهمها. ويمكن ان ينشأ الارتباك وسوء التفاهم بسهولة إذا لم يجر تفسير أحكام الاتفاق بوضوح وفهمها. من الأفضل أن توضع العقود بلغة مألوفة بالنسبة إلى الطرفين. وأما إذا لم يكن المزارعون يجيدون القراءة والكتابة، فينبغي أن يتلو طرف ثالث نص العقد بصوت عالٍ.

الأهمية الواجبة والاستعراض

يتعيّن على المشتري أن يمنحوا المزارعين فترة كافية من الوقت، حسب الحالة، لاستعراض مشروع العقد والحصول على

غالباً ما تبرم صناعة تجهيز الفاكهة عقوداً مع المزارعين لزراعة موادهم الخام وفقاً لمتطلبات محدّدة من حيث الجودة. ويجب أن ترد هذه المتطلبات بكلّ وضوح في الصكوك التعاقدية.





يشكّل حسن توقيت التسليم شرطاً أساسياً مشتركاً في عمليات الزراعة التعاقدية. فمن المستحسن إدراج البنود التي تتناول إسناد المسؤوليات عن المسائل المتصلة بالحصاد وتسليم المنتج في العقود.

الوقت المحدد بحيث يستخدمها المزارعون بالشكل الأمثل. وحين يتعهد المشتري بتزويد المزارعين بمدخلات وتسليفات أخرى، لا يتعين على المزارعين استخدامها لأغراض تختلف عن الأغراض التي أعدت من أجلها.

ويجب أن يتبع المزارعون أيضاً الممارسات الموصى بها لاستيفاء المواصفات المطلوبة وتعظيم العائدات الناشئة عن استخدام المدخلات التي وفّرها المشتري.

الإنصاف في تقاسم المخاطر:
القوة القاهرة والمرونة التعاقدية
يجب أن تتوخى العقود إمكانية إعادة التفاوض. كما يجب عليها أن تحدّد مسألة تقاسم مخاطر الإنتاج والسوق بين الأطراف.

في حال نشوء مخاطر يمكن التحكم بها وناشئة عن مرض نباتي أو حيواني قد تعيق وصول الإنتاج إلى المستوى المتفق عليه في الاتفاق، يجب توزيع الأعباء المالية المترتبة عن هذا الحدث بحيث تتناسب مع مسؤولية كل طرف من الأطراف فيه. فالمشاكل الناجمة مثلاً عن

التي تمّ تلقيها، والدرجات المعطاة لمنتجاتهم.

الشفافية والإنصاف في البنود المتصلة بالإمداد بالمدخلات واستخدامها

يجب أن ينص العقد على الطرف المسؤول عن تزويد المدخلات الزراعية وتطبيقها. وحين تلاحظ العقود الإمداد بالمدخلات (مثل مبيدات الحشرات، والأسمدة، والبذور، والوقود، والمدخلات البيطرية، والعلف، وغير ذلك) قبل بداية كل موسم، ينبغي تحديد جميع المدخلات وطلبها قبل فترة طويلة من إطلاق العمليات الزراعية كالبذر، أو نقل الشتلات، أو تربية الحيوانات.

حين يحتاج المزارعون إلى مدخلات للمحاصيل موضوع العقد، يمكن أن يبحث المشتري في إمكانية توفيرها وحسم كلفتها لدى تسليم المنتج المتعاقد عليه. وفي حال قام المشترون بتوفير المدخلات المحددة في العقد، يجب أن تستوفي هذه المدخلات معايير الجودة الضرورية بأسعار لا تتجاوز الأسعار التجارية المطبقة. كما يجب أن تُسَلَّم في

ومن الأفضل أن يسمح العقد بإمكانية إعادة التفاوض في الأسعار إذا ما نشأت ظروف غير مرتقبة، من قبيل تغييرات ملحوظة في شروط السوق بما يؤدي إلى فروقات كبيرة في الأسعار بالنسبة إلى أحكام العقد.

الشفافية والإنصاف في البنود المتصلة بالجودة

يتوقع المتعاقدون من المزارعين أن يلتزموا بممارسات وإجراءات الإنتاج التي تؤدي إلى منتجات رفيعة الجودة. وتشمل هكذا ممارسات الاستخدام المناسب لمدخلات الإنتاج الموصى بها لنوع المنتج الزراعي الواجب زراعته أو تربيته. وكذلك، يُتَوَقَّع من المزارعين اتباع ممارسات الإدارة الجيدة والتي قد تشمل الحفاظ على ظروف النظافة والصحة، واستخدام حاويات ومياه نظيفة، وحماية المنتجات من الحرارة. ومن الأمثل أن تتخذ هذه التوقعات شكل بنود تعاقدية واضحة.

من المستحسن أن تشير العقود ليس فقط إلى نوع العملية الإنتاجية الموصى بها للمزارعين، بل أيضاً إلى مواد المناولة الواجب استخدامها في فترة ما بعد الحصاد، وتحديد الطرف الذي سوف يوفّرها، وسعرها. ومن المتوقع أن يمثل المزارعون لمواصفات المناولة في فترة ما بعد الحصاد، والتي هي ضرورية للوقاية من التلف ومن أشكال أخرى من خسارة المنتج. ويجب أن يلتزم المشترون بصورة صارمة بدرجات السلع المتفق عليها، وأن يعرّضوا الطرق العادلة والشفافة لتقييم جودة المنتجات التي يتم توفيرها. كما ينبغي أن يحظى المزارعون وممثلوهم بحق التواجد وقت التسليم، والحصول على تفسيرات كاملة في حال أي رفض للسلع أو تنزيل درجتها. وبعد التسليم، يجب أن يتلقى المزارعون تقريراً خطياً بالكميات

والاحترام المتبادلان يشكلان عاملين هامين لنجاح عمليات الزراعة التعاقدية. ويهدف تلافى الخلافات، يتعين على المشتريين أن يحرصوا على أن يحصل المزارعون على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنهم من زراعة السلعة المطلوبة، وتربيتها، وحصادها وتسليمها، وأن يضمنوا بأنهم سوف يشترون المنتج من المزارعين كما هو محدد. وفي المقابل، يتعين على المزارعين أن يوفروا المنتج مع الوفاء بمعايير الجودة المحددة في العقد. وينبغي أن يحترم المزارعون الالتزام المتفق عليه في العقد بتسليم السلع المنتجة من خلال استخدام المدخلات والأموال التي وفرها المشتري بصورة حصرية إلى هذا المزارع، ما لم ينص العقد على ترتيبات بديلة. ولا يجب أن يبيعوا كامل إنتاجهم أو جزءاً منه إلى شارٍ آخر ("البيع الجانبي") إذا عرض هذا الأخير أسعاراً أعلى. ومن جهتهم، لا يحق للمشتريين التراجع عن الأحكام الواردة في العقد إذا تغيرت ظروف السوق أو حدوث تغيير في السياسة الحكومية. ومن المستحسن أن يكون المزارعون، أو ممثلوهم، حاضرين لدى استلام المنتج من المزرعة أو تسليمه إلى مواقع المشتري. وفي حال رفض المنتج، يتعين على المشتريين تبليغ المزارعين بأسباب الرفض ومنحهم فرصة فحص الشحنة المرفوضة، أو تكليف طرف ثالث بفحصها.

شواغل أو مشاكل. وعلاوة على ذلك، لا يجب عليها أن تمنع المزارعين أو تثنيهم عن مناقشة العقود مع شركاء في الأعمال، أو السعي إلى الحصول على مشورة مهنية، أو قانونية، أو مالية، أو زراعية متصلة بالشروط أو الموجبات أو المسؤوليات الواردة في العقد. كذلك، لا يجب أن يخرط المشترون في ممارسات انتقامية أو تمييزية ضد مزارعين يمارسون حقوقهم، من حيث تقديم شكوى ضد سلوك يعتبرونه غير قانوني من جانب المشتري. ولا يجب أن يحرّفوا أحكام العقد لدفع مزارع إلى توقيع الاتفاق. ينبغي على المشتريين أن يتلافوا الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى عدم ارتياح المزارع، مثل الشراء التمييزي (معاملة المزارعين معاملة غير عادلة)، والتأخر في السداد، وعدم كفاءة الخدمات، وسوء المشورة الفنية، والنقل غير الموثوق للسلع. ولا يجب أن يغيروا حصص الإنتاج المتفق عليها مسبقاً في حال تغيرت ظروف السوق في محاولة لشراء الإنتاج موضوع العقد. وإضافة إلى ذلك، لا يجب أن يرفضوا تسلّم السلع حين يكون المزارعون جاهزين لتسليمها. ويهدف الحفاظ على الثقة والاحترام، عليهم أن يضمنوا الشفافية والإنصاف خلال عملية الشراء.

الوفاء بأحكام العقد

يجب أن يكون المزارعون والمشترون مخلصين لبعضهم البعض. فالثقة

مدخلات غير ملائمة أو عن المشورة الفنية التي يقدمها المشترون لا يجب أن تؤدي إلى خسائر مالية بالنسبة إلى المزارعين. وعلى العكس، فلا ينبغي معاقبة المشتري بسبب مشاكل ناجمة عن سوء الإدارة، أو الاستخدام غير الملائم للمدخلات، أو العجز في الامتثال للمشورة الفنية المقدمة من جانبه.

وحين تؤدي كوارث طبيعية (متصلة بالطقس، أو الآفات أو الأمراض) التي لا يمكن التحكم بها) أو الكوارث من صنع الإنسان (الحروب، والنزاعات المدنية، والإضرابات) التي يمكن تصنيفها بحالات القوة القاهرة، إلى عجز المزارعين أو المشتريين عن الوفاء بشروط العقد، لا يُعتبر أي طرف من الطرفين مسؤولاً عن عدم الأداء. وفي هذه الحالات، يجب أن يتضمن العقد حكماً ينص على إعادة التفاوض. ويجب أن تستند إعادة التفاوض على مبدأ التقاسم العادل للتكاليف، أو المنافع الناشئة عن الحدث المصنّف كحالة قوة القاهرة.

كذلك، ينبغي تقييم إمكانية اعتماد برامج تأمين ضد خسائر المحاصيل أو الحيوانات كوسيلة من وسائل إدارة المخاطر.

الوقاية من ممارسات غير عادلة في إطار العلاقات بين المشتري والمزارع

لا يجب أن تمنع العقود عن المزارعين أو تثبت من عزيبتهم عن التجمع مع مزارعين آخرين لمقارنة بنود تعاقدية أو معالجة



ويمكن أن تشكل مؤسسات تجهيز الفاكهة منفذاً هاماً لأصحاب الحيازات الصغيرة للإنتاج الزراعي. والعقود الحسنة التصميم قد تكون آلية لتعزيز الإنصاف في العلاقة بين صغار المزارعين ومجهزي الأغذية.



من خلال توفير المساعدة الفنية، يمكن للشركات المتعاقدة أن تعزز التحسينات في الإنتاجية الزراعية وفي دخل المزارعين.

الحوار المفتوح

الحوار بين المزارعين أو ممثليهم من جهة والمشتريين من جهة أخرى ضروري لاستقرار عمليات الزراعة التعاقدية. وغياب التواصل بين الطرفين قد يؤدي إلى نشوء حالات سوء تفاهم ونزاعات. وينبغي تعزيز الحوار بين الطرفين حول مسائل من قبيل شروط العقد ومتطلبات زراعة الأرض أو تربية الحيوانات، وللمساعدة في معالجة حالات سوء التفاهم وحل النزاعات. ومن المستحسن أيضاً أن يلتقي المزارعون والمشترون في بداية كل موسم بحيث يشرح المشترون برنامج إدارتهم، ويوضحون واجبات كل طرف من الطرفين كما هي واردة في العقد، ومعالجة أي مشاكل ناشئة.

آليات واضحة لتسوية النزاعات

يجب أن يتفق المزارعون والمشترون في العقد على طرف ثالث حيادي يساعدهم في حال نشوء نزاعات. وحين تنشأ خلافات عن العقد، يسعى الطرفان إلى حلها ودياً. وفي حال فشلت هذه المحاولات، من المستحسن أن يلجأ الطرفان إلى الوساطة أو التحكيم قبل اللجوء إلى الملاحقات القضائية. وفي حال كان المشتري فرعاً لشركة، أم تكون هذه الشركة الأم مسؤولة إزاء المزارع عن أي ديون أو مطالبات متوجبة على المشتري. وفي حال تواجد المزارعون والمشترون في بلدان مختلفة، يجب أن يحدد العقد القانون الوطني المطبق في حال نشوء نزاع.

الخطوط التوجيهية
لعمليات الزراعة التعاقدية المسؤولة



شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy
www.fao.org/ag/ags | AGS-Publications@fao.org | fax: +39 06 57053057